Journal of Humanitarian and Applied Sciences – مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
(رقم الإيداع المحلي - 2020/95) – (ISSN: 2706 – 9087) - (معامل التأثير العربي شهادة رقم: 472 – 2020)
كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار – جامعة المرقب
Volume 8 – Issue 16 المجلد 8 – العدد 16

الانسجام الصوتي وأثره في النحو

أ. يوسف دخيل علي زائد
كلية الآداب والعلوم/ قصر خيار/ جامعة المرقب. ليبيا
ydzayid@elmergib.edu.ly

Received: 16/11/2023 | **Accepted:29/11/2023**

Abstract

The phenomenon of phonetic harmony is used in classical texts, both in verse and prose. The Arabs resorted to changing some sounds to harmonize with a preceding or following sound, or within the context of a sentence. This was done to create a kind of harmony and coherence between the sounds, and to avoid the discord that would result from those sounds remaining unchanged. To achieve this harmony and coherence, and to avoid conflict and discord, and to strive for smoothness and ease of understanding, the Arabs did not even adhere to the grammatical marks that indicate meanings. Instead, they changed them without concern, in order to achieve the desired harmony between the sounds. If they found a way to achieve harmony, even if it meant deviating from the rules, they did not hesitate to do so, considering it a good choice and accurate decision. This made their language smooth and easy to pronounce, light on the tongue, pleasing to the ear, in line with their sensitivity and refined taste. The ease of transitioning between sound articulations in speech enhances the beauty, elegance, sweetness, and excellence of the language. When this beauty is combined with precision in meaning and skillful structure, it elevates the language to the utmost beauty and perfection. The Arabs took this into account in many aspects, including: adjacent sounds, harmony of pauses, and the consonance of sounds within a sentence, and so on.

ملخص البحث:

إنّ ظاهرة الانسجام الصوتي ظاهرة مستعملة في النصوص الفصيحة القديمة نظما ونثرا، فقد لجأ العربي إلى تغيير بعض الأصوات لتتشاكل مع صوت آخر سابق لها، أو لاحق لها، أو واقع في جملتها؛ ليُحدِث بذلك نوعا من الانسجام والتناغم بين الأصوات، وليفرّ من التنافر الذي يسببه بقاء تلك الأصوات على حالها.

ولأجل إحداث هذا التشاكل والانسجام، وفرارا من التخالف والتنافر، ورغبة في السلاسة والسهولة في المنطق لم يراع حتى علامة الإعراب التي هي دليل المعاني، بل غيّرها ولم يبال بذلك؛ إذ كان يحدث الانسجام المنشود بين الأصوات. فإذا وجد مندوحة لتحقيق الانسجام، لتخفيف ممّا رآه مستثقلا ولو بمخالفة قواعدها لم يجد غضاضة في ارتكابه، وعدّه من حسن اختياره ودقيق صوابه؛ لتكون لغته سلسة سهلة في نطقه، خفيفة على أسَلَة اللسان وذلقه، عذبة الموقع على مسمعه، متماشية مع رهافة حسّه وسليم ذوقه؛ فسهولة الانتقال بين مخارج الأصوات عند الكلام يزيد في جمال اللغة وبهائها، وحلاوتها وحسن أدائها، وإذا ما اقترن هذا البهاء مع دقة البيان في المعاني، وحسن الصياغة في المباني، فذلك يجعلها في غاية الجمال، وينأى بها عن الدركات إلى درجات الكمال.

وقد راعى العربي ذلك في عديد من المواضع منها: الأصوات المتجاورة، وانسجام الفواصل، والتوافق بين الأصوات في جملتها... إلخ.

الكلمات المفتاحية: الانسجام الصوتي، النحو، النصوص الفصيحة، الإعراب.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه وأزواجه أمّهات المؤمنين، ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فإنّ اللغة هي الأداة الأساسية التي لا غنى للإنسان عنها اختيارًا، فهو محتاج إليها في كلّ تفاصيل حياته، فبها يخبر، وبها يأمر وينهى، وبها يعبّر عن أفراحه وأتراحه، وجميع ما يجد، وهي وسيلته للتواصل مع أبناء جلدته، وأداته لتعلُّم جميع العلوم والمعارف.

ولما كانت اللغة ذاتَ أهمية كبيرة للإنسان، ولصيقةً به إلى حدّ أنّه قال في التعريف بنفسه: حيوان ناطق، كان من همّه تسهيلها على جهاز النطق عنده، فحاول أنْ لا يجمع بين المتنافرات من الأصوات، وأن لا ينتقل من صوت ثقيل إلى آخر أثقل منه، وإذا لزمه ذلك جعله في أضيق نطاق، طلبا لتقليل ما يُثقل كاهل جهاز النطق عنده، وإذا وجد مندوحة للتخفيف ممّا رآه مستثقلا ولو بمخالفة قواعدها لم يجد غضاضة في ارتكابه، وعدّه من حسن اختياره ودقيق صوابه؛ لتكون سلسة سهلة في نطقه، خفيفة على أسَلَة اللسان وذلقه، عذبة الموقع على مسمعه، متماشية مع رهافة حسّه وسليم ذوقه؛ فسهولة الانتقال بين مخارج الأصوات عند الكلام يزيد في جمال اللغة وبهائها، وحلاوتها وحسن أدائها، وإذا ما اقترن هذا البهاء مع دقة البيان في المعاني، وحسن الصياغة في المباني، فذلك يجعلها في غاية الجمال، وينأى بها عن الدركات إلى درجات الكمال.

ويشمل جانب التسهيل في الأصوات مظاهر مختلفة من ميادين اللغة، فيشمل الجانب الصرفيّ، والجانب النحويّ؛ كما أنّ للبلاغة عنايةً بهذا الجانب فجعلت شرط الكلام الفصيح خلوّه من المتنافرات، بل هو شرط حتى لفصاحة الكلمة الواحدة، وإذا اجتمع في الكلام أصوات متنافرة كان ذلك سببا كافيا لتصنيفه كلاما غير فصيح، ولذلك عدّ النقاد لفظ "مستشزرات" اختيارا غير موفق(ابن الأثير، 1420، ص. 192/1.) من امرئ القيس في قوله:

غدائره مستشزرات إلى العلا تضل العقاص في مثنى ومرسل

وتسهيلهم هذا في التنقل بين المخارج في عمومه، شامل للأصوات بنوعيها: الصائتة والصامتة، فقد غيّروا بعض الأصوات ليتحقق انسجامها مع الأصوات الأخرى التي تجتمع معها في مقطع صوتي ما.

فغيّروا صوت الإعراب لينسجم مع صوت آخر مجاورٍ له، وغيّروا علامة البناء طلبا للتخفيف وتناغم الأصوات، وصرفوا الممنوع ليتوافق مع آخر مصروف، وهلم جرا.

وفي هذه الورقة أحاول أن أستعرض بعض مظاهر التغيير الصوتي النحوي، أي التغير الصوتي الذي يطرأ في موضع الإعراب إذا كانت الكلمة معربة، أو في موضع البناء إذا كانت الكلمة مبنية، ولم أتعرض للتغيرات التي تكون في الجانب الصرفي، وسأبذل ما في وسعي لجمع قدر من تلك التغيرات، ولست أزعم إحصاءها والإحاطة بها، ولكن على قدر أهل العزم تأتي العزائم، وقد صدق من قال:

فقل لمن يدعي في العلم فلسفة حفظت شيئا وغابت عنك أشياء

ومن الله وحده أستمدّ العون لإنجاز هذا العمل، وحسن عرضه، وتكليله بالتوفيق، والإيفاء بغرضه، فما كان من توفيق فمنه وحده، وأمّا القصور فهو نصيب الشيطان، وليس بغريب في حق الإنسان، والله المستعان، وعليه التكلان.

الانسجام الصوتي هو أن تتماثل الأصوات لغرض المماثلة لا لغيرها.

وهذا التماثل يكون بتغيير الصوت في صفته لغرض التوافق والانسجام مع صفة صوت آخر سابق أو لاحق.

و"لا لغيرها" أي طلبا للتوافق الصوتي لا لغرض آخر.

وقد يكون هذا التماثل صوتيا صِرفا كما في "بِخِيل" بكسر الباء التي أصلها الفتح، لغرض التماثل والانسجام الصوتي مع حركة الخاء، لا لسبب آخر.

وقد يكون في البنية الصرفية كما في الحديث: "أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامّة"(العسقلاني، 1998، ج. 6 ص.497)، فأصل "لامّة": ملمّة؛ لأنه يقال ألمّت به، لا لمّت به، وإنما عُدل عن مُلمّة إلى لامّة؛ لتحقيق التوازن والانسجام الصوتي الصرفي مع لفظتي: التامة، وهامة. (الحريري، 1998، ص. 62؛ السيوطي، د.ت، ج3/ص.290.

وقد يكون الانسجام الصوتي في التركيب النحوي، وذلك كما في قوله تعالى: (الحمدِ لله ربّ العالمين) في قراءة من قرأها بخفض الحمد، وسيأتي بيان ذلك فيما بعد.

ومن خلال الاطلاع على مجموعة من الكتابات حول موضوع الانسجام الصوتي، نستطيع أن نعرّف الانسجام الصوتي النحوي بأنه: تأثر محل الإعراب أو البناء بصوت آخر سابقه أو لاحقه، فيتغير صوت الإعراب أو البناء لأجل ذلك السابق أو اللاحق طلبا للانسجام والتوافق بين الأصوات، أو هو استبدال علامة الإعراب أو البناء بعلامة أخرى طلبا للتماثل والانسجام بين الأصوات.

وقد عبّر اللغويون في القديم والحديث بمصطلحات مختلفة عن هذه الظاهرة منها: المحاذاة، والازدواج، والمشاكلة، والمناسبة، والانسجام، والمماثلة، والتماثل.

وهذا التأثير الصوتي ينقسم باعتبار الأصوات إلى أربعة أقسام:

تأثير صوت صائت في صوت صامت، كما في دينار، وقيراط، وكما في تفخيم اللام من لفظ الجلالة إذا سبقت بفتحة أو ضمة، وترقيقها إذا سبقت بكسرة، وكذلك تفخيم الراء الساكنة المسبوقة بضمة أو فتحة، أو كانت هي مفتوحة أو مضمومة، وترقيقها إذا كانت مكسورة أو ساكنة مسبوقة بكسرة أو ياء ساكنة.(المرصفي، ج1/ص. 122: 123)

تأثير صوت صائت في صوت صائت. وذلك نحو: عالم ممالة، قال ابن جني (د. ت): "وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، وهو ضروب: فمن ذلك الإمالة وإنما وقعَتْ في الكلام لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو: عالِم وكتاب وسَعَى وقَضَى واستقضى، ألا تراك قربت فتحة العين من عالِم إلى كسرة اللام منه بأن نحَوت بالفتحة نحوَ الكسرة فأَملْت الألِف نحو الياء، وكذلك سعى وقضى: نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها"(141/2)، وصرّح (1985) في سرّ صناعة الإعراب بأنّ الإمالة إنّما هي لغرض التجانس بين الأصوات فقال: " وذلك أنّ الإمالة إنّما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتُميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت".(1/ 52).

تأثير صوت صامت في صوت صامت، وذلك كما في قلب تاء الافتعال حرفا مناسبا لصوت الحرف المجاور له في نحو: اضطرب، وازدجر. (ابن جني، د. ت، ج2/ 141)

تأثير صوت صامت في صوت صائت: ولم أتمكن من العثور على مثال من هذا النوع، ويبدو لي أنه غير موجود.

وهذا التأثير بدوره قد يكون تقدميا وقد يكون تراجعيا.

فالتقدمي كالذي في تاء الافتعال من نحو: "اضطرب" أثّرتْ الضاد في التاء بعدها فانقلبت طاء لمناسبتها، وكالذي في "دينار" أثرت كسرة الدال في أول المثلين وهو النون فقلبت ياء.

والرجعي كالذي في "عالم" مالا تأثرت الألف بكسرة اللام بعدها فأميلت إلى الياء، وكالذي في "مصيطر" أثرت الطاء في السين قبلها فأبدلت صادا. (ابن منظور، 1414هـ، ج364/4)

وهذا الانسجام يحقق أحد أمرين، أو كليهما:

الأول: الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول عند التكلم، عن طريق التخلص من التنافرات في التجمعات الصوتية المختلفة، كلمات كانت أو جملا.

الثاني: تحقيق الجمال المنشود الذي يتغيّاه المتكلم عن طريق الانسجام اللفظي بين المتجاورات. (المصاروة، 2017، ص. 189)

وقد طلب العرب تحقيق هذا التناغم والانسجام بين الأصوات ولو كان بتغيير علامة الإعراب التي عليها تدور المعاني، وبها ينكشف المراد، اختيارا لما خفّ على جهاز النطق، ونأيا عمّا يثقل ولو كان ممكنا.

ولهذا قال ابن جني (د. ت): "وقد دعاهم قرب الصوت إلى أن أخلّوا بالإعراب". (ج147/2)

وقال أبو حيان كما نقل عنه الزبيدي (2001) في التاج: "يزيلون اللفظ عما هو به أولى، لأجل التوافق والازدواج". (ج146/39)

ونص السيوطي (د. ت) على أن ما يجوز في الشعر للضرورة، يجوز في النثر للتناسب والسجع.(ج290/3)

ومن مظاهر الانسجام الصوتي النحوي ما يلي:

تغيير حركة البناء في ضمير الغائب:

الأصل في ضمير الغائب البناء على الضم، والشواهد على ذلك لا تحصى، ومن ذلك قوله تعالى: "تأمنهُ بقنطار"[آل عمران: 74]، وقوله: "لهُ ما في السماوات والأرض" [البقرة: 115]، وقوله: "حتى يبلغ الكتاب أجله" [البقرة: 233]، وقوله: "والله وليُّهُما" [آل عمران: 122]، وقوله: "وإخوانهم يمدونهُم في الغي" [الأعراف: 202]، وقوله: "فسواهُن سبع سماوات" [البقرة: 28]، هذا هو الأصل، إلا أنهم تركوا هذا الأصل وصاروا إلى الكسر إذا كان ما قبل هذا الضمير ياء ساكنة أو كسرة، طلبا للانسجام والتوافق الصوتي، وهو أظهر من أن يستشهد له، فمن ذلك قوله تعالى: "وإليهِ ترجعون" [البقرة: 243]، وقوله: "كتبت أيديهِم" [البقرة: 78]، وقوله: "أنعمت عليهِم" [الفاتحة: 6]، وقوله: "يؤدِهِ إليك" [آل عمران: 74]، وقوله: "وبعولتهن أحق بردّهِن" [البقرة: 226]، وقوله: "وآتوا النساء صدقاتهِن نحلة" [النساء: 4]، والذي يدل على أن الضم هو الأصل والكسرَ غرضه الانسجام والتوافق مجيء بعض الكلمات بضم الضمير مع توافر داعي الكسر، ومن ذلك قراءة من قرأ: "غير المغضوب عليهُمُ" [الفاتحة: 7] بضم الهاء والميم، وبإشباع ضمة الميم (ابن جني، 1999، ج43/1)، وقوله تعالى: "وما أنسانيهُ" [الكهف: 62]، قرأها حفص بضم الهاء وكذلك قرأ قوله تعالى: "ومن أوفى بما عاهد عليهُ الله" [الفتح: 10]، بالضم. (ابن زنجلة، 1982، ص. 422، 672؛ الأندلسي، 1420، ج203/7)، ومجيء الضمير مضموما مع داعي الكسر دليل على أصالة الضم، وإنما كسر لغرض التناغم والانسجام بين الأصوات.

صرف الممنوع:

مذهب بعض العرب جواز صرف الممنوع مطلقا، لضرورة أو لغيرها، ومنهم من أجازه في الضرورة فقط، والحاصل إجماعهم عليه في الضرورة، أمّا السَّعَة فهي موضع الخلاف (الأشموني، 1998، ج174/3)، وقد نصّ ابن مالك (2001) على جواز صرف الممنوع في السعة لأجل التناسب فقال:

ولاضطرار، أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف (ص. 48)

وقد ثبت صرف الممنوع في مواطن عديدة في سعة الكلام، والغرض من صرفه هو إيقاع الانسجام والتوافق الصوتي، إذ الملاحظ صرفه عندما يقع في جملة كلمات مصروفة، كما في قراءة (الأندلسي، 1420، ج360/10): "إنا أعتدنا للكفرين سلاسلا وأغلالا وسعيرا" [الإنسان: 4]، فكلمة "سلاسلا" من صيغ منتهى الجموع، وهي من الصيغ الممنوعة من الصرف، ولكنها هنا جاءت مصروفة لوقوعها في زمرة مفردات مصروفة وهي: "أغلالا، سعيرا"؛ وذلك لإحداث نوع من الانسجام والتناغم الصوتي بينها وبين الكلمات الواقعة في جملتها، حيث صارت كل كلمة منها منتهية بمقطع قصير مغلق (لاً = لن)، بخلاف ما لو منعت كلمة "سلاسل" من الصرف فإنها حينئذ ستنتهي بمقطع قصير مفتوح (لَ)، ولا يتحقق هذا التشابه المقطعي إلا بصرف "سلاسل" (المصاروة، 2017، ص. 196)، ولهذا التوافق والتناسب إيقاع عذب على الأذن، وأثر في تقوية المعنى، وتمكينه في نفس السامع والقارئ. (حسن، د.ت، ج270/4)

ومنه أيضا قراءة من قرأ: "ولا تذرنّ ودّا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا" [نوح: 23، 24] فقد قرأها الأشهب والأعمش (الأندلسي، 1429هـ، ج286/10) بتنوين "يغوث، ويعوق" طلبا للتناسب (البيضاوي، 1418هـ، ج250/5؛ البناء، 2006، ص.558) مع سابقهما ولاحقهما، حتى يكون الكلام على نسق واحد، قال الزمخشري (1407): "ولعله قصد الازدواج فصرفهما، لمصادفته أخواتهما منصرفات". (ج619/4).

وكذلك "قواريرا" الثانية من قوله تعالى: "كانت قواريرا* قواريرا من فضة قدروها تقديرا" [الإنسان: 15، 16] فإن الثانية إنما صرفت لتتوافق مع الأولى (الزمخشري، 1407، ج4/ 671)، والأُولى طلبا لتوافق رؤوس الآي.

الانسجام حفاظا على السجع ووحدة المقاطع:

وهو أن تتوافق أصوات أواخر الجمل. (القزويني، د.ت، ج183/2)، ولطلب هذا التوافق قد تعطى الكلمة حكما ليس لها، أو تُستبدل حركة إعرابها، بحركة لا تتناسب وحكمها الإعرابي، وذلك كما في قوله تعالى: "ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرا" قرأها نافع والكسائي بالتنوين (البناء، 2006، ص.565)، فزيادة التنوين مع أن الكلمة ممنوعة من الصرف إنما هو لطلب الانسجام مع رؤوس الآيات التي قبلها والتي بعدها (الفراء، د.ت، ج214/3؛ ابن خالويه، 1401هـ، ص. 358)، فإنّ الآيات التي قبلها مختومة بالراء منونة، أو باللام منونة، ولكي تتوافق هذه الآية مع ما قبلها وما بعدها نُوِّنت لإحداث تناغم وانسجام صوتي، وإن كانت ممنوعة من الصرف كما في قوله تعالى: "إنه صرح ممرد من قواريرَ" [النمل: 45]

ومنه أيضا قوله تعالى: "عينا فيها تسمى سلسبيلا" [الإنسان: 18] قال أبو حيان (1420هـ): "فَإِنْ كَانَ عَلَمًا فَوَجْهُ قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ بِالتَّنْوِينِ الْمُنَاسَبَةُ لِلْفَوَاصِلِ" (ج365/10)؛ لأنه لو كان علما لكان ممنوعا من الصرف للتأنيث لأنه علم العين، ونقل الأخفش (1411هـ) عن بعضهم قوله: "هو اسم العين وهو معرفة، ولكن لمّا كان رأس آية كان مفتوحا زيدت فيه الألف" (ج561/2).

ومثال ما تغيرت فيه علامة الإعراب أو البناء بعض روايات الحديث: "أنفق بلالا، ولا تخافن من ذي العرش إقلالا" (الهيثمي، د.ت، ج492/4)، فحق "بلال" البناء على الضم؛ لأنه منادى مفرد علم، ولكن أُحيل عمّا كان له من البناء طلبا للتناغم والانسجام مع "إقلالا"، وحفاظا على سجع الكلام، قال السيوطي (د.ت): "نوّن المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقلالا". (ج290/3)

ومنه المثل: "أشرق ثبيرُ كيما نغيرُ" (الميداني، د.ت، ج362/1)، حيث غُيِّر "نغير" من النصب المستحق له بـ"كي" إلى الضم ليتوافق وينسجم مع "ثبير" المضموم؛ لأنه منادى مفرد علم، قال في اللسان: "وثبير جبل بمكة" (ابن منظور، 1414هـ، ج100/4)، فترك الإعراب في "نغير" وأخذ بما يحقق التوافق والانسجام بين المقاطع، وبهذا يكون قد حافظ على السجع، وتوافق الفواصل، وسار الكلام على نسق واحد.

وقد يكون منه الحديث: "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا". (أبو داود، د.ت، ج350/4؛ الترمذي، 1975، ج664/4)، حيث جاء بحذف النون من "لا تدخلوا، ولا تؤمنوا"، ولا موجب له، إذ "لا" فيهما للنفي لا للنهي. (ابن مالك، 1982، ج210/1)، فربما يكون حذف النون لأجل الانسجام والتماثل مع: "حتى تؤمنوا، وحتى تحابوا"، ونقل المباركفوري (د.ت) عن القارئ قوله: "لعل حذف النون للمجانسة والازدواج" (ج382/7)، وقال النووي عند شرحه الحديث: "وَهِيَ لُغَةٌ مَعْرُوفَةٌ صَحِيحَةٌ"(النووي، 1392، ج36/2).

وأيضا قد يحمل عليه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "كيف يسمعوا؟ وأنى يجيبوا؟ وقد جيفوا" (النيسابوري، 1955، ج2203/4) بحذف النون من "يسمعوا، ويجيبوا" ولا يظهر له موجب، فالفعلان موضعهما الرفع؛ لأنه لم يتقدمهما لا ناصب ولا جازم، وعليه فقياسه: كيف يسمعون؟ وأنى يجيبون؟ ولكن حذف النون ليتشاكل مع "جيفوا" فهو فعل ماض ولا تلحقه هذه النون.

المجاورة:

والمراد بها صرف الكلمة عن إعرابها المستحق لها، والذي يطلبه موقعها من الجملة إلى إعراب الكلمة المجاورة لها، ومنه مثال النحويين المشهور: "هذا جحر ضبٍّ خربٍ" بخفض خرب، مع أنه نعت لـ"جحر" فحكمه الرفع، ولكن صرفوه عمّا هو له من الإعراب، ليتوافق مع جاره فيقع بينهما انسجام وتوافق.

إلا أن لابن جني (د.ت) مذهبا آخر فيه، حيث جعل الجر هو استحقاقه في الإعراب؛ لأنه نعت للضب لا للجحر على سبيل النعت السببي لا الحقيقي، وهو رافع لضمير مستتر فيه بعد حذف المضاف، وأصل العبارة عنده هكذا: "هذا جحرُ ضبٍ خربٍ جحره"، فحذف المضاف المرفوع بالوصف وهو "جحر" الثانية، وأقيم المضاف إليه مُقامه واستكنّ في الوصف، وزعم رحمه الله أنه لم يُسبَق لهذا التخريج. (ج191/1: 192).

وعلى المجاورة خرّج بعضهم قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة (أبو حيان، 1420، ج191/4): "وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم" [المائدة: 7]، بخفض "أرجلكم"؛ لأن حكم الأرجل الغسل لا المسح، كما هو ثابت في السنة المطهرة (مالك بن أنس، 1985، ص. 18)، وعليه فهي معطوفة على "وجوهكم وأيديكم" المنصوبين، ولكن لما جاورت المجرور جُرَّت طلبا للانسجام والتماثل الصوتي. قال أبو حيان (1420) بعد نقله هذا التخريج : "وهو تأويل ضعيف جدا". (ج192/4)

ومنه أيضا قول امرئ القيس (2004):

كأن ثبيرا في عرانين وبله كبيرُ أناس في بجاد مزملِ. (ص. 67)

حيث خفض "مزمل" لمجاورته المخفوض وهو "بجاد" مع أنه نعت لـ"كبير"، وهو خبر "كأنّ"، وحكم النعت أن يتبع منعوته، ولكن قد يؤخذ الجار بذنب الجار، هكذا خرجوه.

قلت: قد تكون المجاورة سهّلت هذا الحكم؛ وإلا فإن الانسجام الصوتي مع الروي هو الذي حمله على الخفض، ولو أعطاه حكمه الإعرابي وهو الرفع، لوقع في الإقواء، وهو من عيوب القافية، فالبيت من معلقته المشهورة، وهي مكسورة الروي، ومطلعها:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومِلِ. (امرئ القيس، 2004، ص. 21)

وذهب الفارسي إلى أنه نعت للبجاد على تقدير جار محذوف، والتقدير عنده مزمل فيه، حُذِفَ الجار واستتر المجرور في الوصف. (ابن جني، د.ت، ج192/1: 193)

قلت: ولعل تخريج الفارسي هذا هو الذي أوحى إلى ابن جني تخريجه السابق الذي زعم أنه لم يسبق إليه لقولهم: هذا جحر ضب خرب، إذ هو الذي نقل تخريج الفارسي هذا.

وذهب بعضهم إلى أن منه قول المتنخل الهذلي (الشعراء الهذليون، 1965، ج34/2):

السّالِكُ الثُّغْرة اليقظان كالِئُها مَشْيَ الْهُلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

حيث جاء بـ"الفضل" مرفوعة، وهي نعت "الهلوك" ولكن لما جاورت المرفوع "الخيعل" رفعت، وليس بشيء؛ لأنّ "الفُضُل" نعت لـ"الهلوك" على المحل، إذ محل الهلوك الرفع، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله. (البغدادي، 1997، ج101/5)، وقد ذكرنا في بداية البحث أن الانسجام الصوتي يكون لأجل الانسجام لا لغيره؛ إلا أنه يمكننا القول بأن الشاعر كان مخيرا من حيث الصنعة النحوية بين إتباع اللفظ فيجر، وإتباع المحل فيرفع، فاختار الرفع لأجل التوافق الصوتي مع الروي، وفرارا من الإقواء. فالبيت من قصيدة مضمومة الروي ومطلعها:

ما بال عينك تبكي دمعها خضل كما وَهَى سَرِبُ الأخرات منبزلُ. (الشعراء الهذليون، 1965، ج33/2)

وقد يكون منه قراءة أبي جعفر: "وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَة اسجدوا لآدَم" [البقرة: 33]، قرأها بضمّ التاء إتباعا لضمةِ الجيم، ولم يَعْتَدَّ بالساكن. (الزمخشري، 1407هـ، ج127/1؛ السمين، د.ت ج271/1: 272)، فكأنما تجاورت التاء من "للملائكة" مع الجيم من "اسجدوا" فتأثرت كسرة الإعراب بحركة الجيم فأبدلت ضمةً ليَحدث تشاكل بين الصوتين.

وهو كذلك في قراءة: "الحمدِ لله رب العالمين" [الفاتحة: 1] ،قرأ الحسن البصري بكسر الدال لإتباعها اللام. (الزمخشري، 1407هـ، ج10/1)

حركة المناسبة:

ومن الانسجام الصوتي حركة المناسبة التي تكون لأجل ياء المتكلم، وهي كسرة تكون قبل هذه الياء لتَناسُبِها معها صوتيا، وذلك في سائر الأسماء نحو: كتابي، قلمي، مدرستي، ... إلخ، والأسماء الخمسة المعربة بالحروف هي أيضا عند اتصال هذه الياء بها تعرب بعلامات الإعراب الأصلية مقدرة في الحرف الذي قبل ياء المتكلم، والمانع من إظهار الإعراب هنا هو اشتغال محل العلامة بالحركة المناسبة للياء وهي الكسرة، نحو: هذا أبي، وأكرمت أخي، وقبلت رأس أبي.

ولكن هل بالإمكان إظهار علامة الإعراب في نحو هذا بدلا من تقديرها؟

ننظر في حالة النصب أولا:

إذا نظرنا من ناحية صوتية صِرفة في مفردات اللغة، وبعض تراكيبها، هل نجد ياء ساكنة قبلها فتحة مثلا أو ألف؟

نعم نجد ذلك وبكثرة، فمثال الياء الساكنة المفتوح ما قبلها: "كَي، لَيّ، علَيك، إلَيك، قَيء، فَيء، شَيء، لَيس، عُدَي، قُصَي"؛ ومثال الياء قبلها ألف، وقد تكون ياء المتكلم: "خطايا، هدايا، برايا، مُناي، مولاي".

نخلص من هذا إلى أن نطق الفتحة قبل الياء ساكنة ليس متعذرا من الناحية الصوتية، فلا يتعذر من الناحية الصوتية أن نقول: قرأت كتابَي، إذا أُمن التباسه بالمثنى المضاف؛ وليس متعذرا أيضا أن نقول: أكرمت أباي وأخاي.

إذًا ما الذي حملهم على إخفاء علامة النصب – حركة أو حرفا – مع أن إظهارها ممكن من الناحية الصوتية كما بيناه؟

أما الفتحة فنستطيع أن نقول: إنّما قدّروها في المضاف إلى ياء المتكلم مع نصّهم على خفّتها، طلبا للانسجام، إذ أنّ الياء الساكنة تناسبها الكسرة أكثر من مناسبة الفتحة لها، فإنّ الفتح وإن كان سهلا، إلّا أنّ الكسر هنا أسهلُ منه، وأخفُّ على اللسان منه، والأذن أكثر استساغة له من الفتح، فقدموا الأسهل والأخف والأكثر استساغة على ما هو دونه.

ولعلّ سببًا آخرَ حملهم على تقديم الكسر على الفتح، وهو أنّ ياء المتكلم قد تحرّك بالفتح، وإذا تحرّكت وكان ما قبلها مفتوحًا أدّى ذلك إلى قلبها ألفا، كما هو مقرّر في قواعد التصريف، فهي تنصّ على أنّ الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا؛ فإن قال قائل: قرأت كتابَي بإظهار النصب، ثم حرك الياء فصار: كتابيَ، أدّى ذلك إلى قلب الياء ألفا تطبيقا للقاعدة سابقة الذكر فصار كتابَا مما يؤدّي إلى التباسه بالنكرة المنون المنصوب في حال الوقف.

أمّا بالنسبة للأسماء الخمسة فلعلهم حذفوا الألف منها في حال النصب إجراء للنصب مجرى الرفع، إذ إنه من الناحية الصوتية يمكن النطق بالألف قبل الياء، وليس متعذّرا إظهارها، فبالإمكان أن نقول: أبايَ، وأخايَ؛ مع خفّته على اللسان، خلافا للرفع فإنه مع إمكانه مستثقل، إذ من الممكن أن نقول: أخوي، وأبوي؛ إلا أن الجمع بين الواو والياء والسابق منهما ساكن مستثقل، ولذلك نصّ الصرفيون على وجوب إبدال الواو ياء في مثل هذا طلبا للخفّة، فحملوا النصب على الرفع في وجوب الحذف والتقدير ليجري الباب على سَنَن واحد.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا الآن هو: لماذا لم يخصوا الرفع بالتقدير، ويبقوا النصب ظاهرا على أصله كما فعلوا في المعتل الواوي واليائي فإنهم أظهروا فيهما النصب لخفّته، وقدّروا الجرّ والرفع لثقله، فكان بالإمكان إجراء النصب على غير مُجرى الرفع والجرّ، إذ له نظير؟

ونستطيع أن نقول: ليس هناك مانع من إظهار علامة النصب كما مثلنا، والذي دفعهم إلى كسر ما قبل الياء هو طلب الانسجام الصوتي.

أمّا بالنسبة للضمة فإنّ المجيء بها قبل الياء متعذرٌ؛ لأنّ الصوتين غيرُ متناسبين، ووصف النحويّون الصوتين بالعدوّين، ولذلك لا يمكن أن تجد ضمة بعدها ياء ساكنة، وإن بنيت كلمة على مثال يقتضي ضما بعده ياء ساكنة، فإنه عندئذ تبدل الضمة كسرة لتُناسب الياء، وذلك كما في الأجوف اليائي الثلاثي عند بنائه للمفعول، نحو: بِيع، فإن أصله مضموم الفاء، ولكن لمّا سلبت العين حركتها لاستثقالها، كسرت الفاء لتَناسُب الكسر مع الياء الساكنة، ولأنّ بقاء الضمّ سيؤدي إلى قلب الياء واوا، وهي لغة فيه، إلّا أنّ الكسر أشهر لخفته، ومثله أيضا جمع عصا وثَدْي وقوس على فُعُول فإنّها تجمع على: عِصِيّ وثِدِيّ وقِسِيّ. (سيبويه، 1988، ج346/3)، كسرت العين في الأولين، واللام المقدمة من تأخير في الأخير لأجل مناسبة الياء، وكسرت الفاء إتباعا لحركة ما بعدها طلبا للخفة وفرارا من الاستثقال؛ وليكون في الكلام تناغم وانسجام بين الأصوات المتجاورة.

ولمّا كان هذا التغيير في موضع البناء الذي هو موضع اللزوم مستساغا، كان في موضع الإعراب الذي هو موضع التغيير أولى.

على أنّ الملاحظ ومن الناحية الصوتية المحضة أنّه يمكن النطق بالواو الساكنة – وهي ضمة طويلة – بعدها ياء، وننظر هنا من الناحية الصوتية الصِرفة، ولذلك كانت الأمثلة من اللهجة العامية، فإنّنا نقول في عاميتنا: "خوي، وبوي" هكذا ننطقهما بسكون الواو والياء معًا، وفي العامية المصرية يحركون الياء بالفتح، وفي الشامية السورية يقولون: "خيو" وكأنّهم يقلبون المكان.

ومن الناحية الصوتية لا يظهر مانع من أن نقول: "أبوي، وأخوي" في حالة الرفع، إلّا أنّ الصرفيين – وبناء على ما لاحظوه عند استقرائهم وتتبعهم للغة – قعّدوا قاعدة تنصّ على أنّه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة وسَبَقَت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، ولعلّ التنافر الصوتي بين الواو والياء هو الذي حملهم على حذف أحد الصوتين، فحذفت الواو لأنّها علامةُ إعراب، وحذف علامة الإعراب وتقديره سائغ في اللغة، ولم تحذف الياء؛ لأنها اسم له معنى، وبحذفه يذهب المعنى معه.

وكلمة "فم" أيضا تعرب إعراب الأسماء الستة بشرط حذف الميم منها، وإضافتها إلى غير ياء المتكلم، فتقول في الرفع: هذا فوك، وفي النصب: افتح فاك، وفي الجر: ضع يدك على فيك، ولكن عند إضافتها لياء المتكلم لم يراعوا فيها هذا الإعراب، بل أعربوها بالحركات المقدرة وردوا الميم المحذوفة، فتقول في الرفع: هذا فمي، وفي النصب: فتحت فمي، وفي الجر: وضعت يدي على فمي؛ إلا أنهم قد يعربونه في حالة الجر خاصة بالياء؛ وذلك لتوافق صوت الياءين، وطلبا لحصول التخفيف بإدغام ياء الإعراب في ياء المتكلم، وقد قالوا: كلمته فاه إلى فيّ، فجروه بالياء ولم يردوا الميم. (بن عاشور، 1979، ص. 163)، وقال الفرزدق (1987) رحمه الله:

ألم تــرني عاهــدت ربي وإنــني لبـــــــين رتـــاج قائـم ومقـام

على قسم لا أشتم الدهــر مسلما ولا خارجــا من فيّ زور كــلام. (ص. 539)

وفي الحديث: "لقد أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم من فيه إلى فيّ". (العسقلاني، 1998، ج114/7)، قال الشيخ الطاهر بن عاشور (1979) : "ومن أحسن مواقع هذا الاستعمال وقوعه في المزاوجة مع مثله المعرب بالحروف في نحو قولهم: كلمته فاه إلى فيّ".(ص. 164)

حركة التخلص من التقاء الساكنين:

من خصائص العربية أنها لا يلتقي فيها ساكنان إلّا في مواضع محدودة بشروط معينة، نصّ عليها النحويّون في مصنّفاتهم؛ ولذلك وجب عندهم فيما فقد تلك الشروط التخلص من التقاء الساكنين، وهذان الساكنان إمّا أن يكون السابق منهما حرفَ لين أو لا، فإن كان حرف لين حُذِف، وأمّا إن كان غيرَ لين فإنّه يُحرّك لأجل التخلُّص من التقاء الساكنين، وهذا هو الذي يعنينا في هذا البحث، فبأيّ حركة يحرّك الساكن عند إرادة التخلُّص من التقاء الساكنين؟

الأصل في حركة التخلّص الكسر، هذا الذي نصّ عليه النحويّون قال:

إن ساكنان التقيا اكسر ما سبق وإن يكن لينا فحذفه استحق. (الصبان، 1997، ج134/1)

وذلك نحو قوله تعالى: (قل هو الله أحد الله الصمد) [الإخلاص: 1، 2] بتحريك التنوين بالكسر، وترقيق اللام، هكذا: "أحدُنِ الله"، وقوله تعالى: (إنِ امرؤ هلك) [النساء:]، وقوله تعالى: (حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا)[المبقرة: 215]، وقوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا) [النساء: 65] بكسر النون من أن اقتلوا، والواو من أوِ اخرجوا، وقوله تعالى:

(أنِ اتّقوا الله) [النساء 131]، وقوله تعالى: (لَقَدِ ابْتَغَوُا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْل) [التوبة 48]، وقوله تعالى: (وأن لوِ استقاموا)[الجن: 16]، وقوله تعالى: (قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ) [البقرة: 140]، وقوله تعالى: (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُم) [النساء 137].

هذا هو الأصل، ولكن قد يُعدلُ عنه طلبا للتخفيف والانسجام بين الأصوات، إذ الغرض من التحريك هو التخلص من التقاء الساكنين، والتخلص حاصل بأي حركة كانت، قَالَ ابْنُ جِنِّيّ (1999): "الغرض في هذه الحركة إنما التبلغ به هربا من اجتماع الساكنين، فبأي الحركات حركت أحدهما فقد وقع الغرض."(ج336/2)

ولذلك قد يُترك الكسر إذا كانت هناك مناسبة لغيره، قرأ السبعة إلّا عاصما وحمزة قوله تعالى: (وقالتُ اخرج عليهن) [يوسف: 31] بضمّ التاء، وبضمّ النون من قوله تعالى: (فمنُ اضطر)[البقرة: 172]، و(أنُ احكم) [المائدة: 51]، (لكنُ انظر) [الأعراف: 143]، بإتباع الساكن الأول لأوّل متحرّك بعده، فأمّا عاصم وحمزة فقد كسروا على الأصل، وأمّا باقي السبعة فضمّوا إتباعا وطلبا للتخفيف والتوافق بين الأصوات(أبو حيان، 1420هـ، ج117/2).

وقرأ الجمهور قوله تعالى: (ولقد استهزئ) [الأنعام: 11]، بضمّ الدال اتباعا لحركة التاء طلبا للتوافق الصوتي، وقرأ عاصم وحمزة بالكسر على الأصل.(أبو حيان، 1420، ج445/4).

وإنّما يكون الإتباع فيما كانت فيه حركة المتبوع لازمة كما مُثّل، لا عارضة كما في قوله تعالى: (أنِ امشُوا) [ص: 5] فحركة الشين هنا عارضة لمناسبة واو الجماعة، وإلا فهي مكسورة كما في (امشِ) (أبو حيان، 1420هـ، ج117/2).

وفي قوله تعالى: (أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا) قرأ أبو عمرو بكسرِ نون "أَنْ"، وضم واو "أو"، وإنما فَرَّق لأنّ الواوَ أختُ الضمةِ، والتجانس بينهما واقع، وأمّا الجمهور فضموا في الجميع، طلبا للمناسبة والانسجام بين الأصوات.(السمين، د.ت، ج21/4)

وإنّما كان الضم مقدّما وأولى في مثل هذا لمناسبته من الناحية الصوتية، وانسجامه مع ما بعده، والكسر غير مناسب لما فيه من ثقل الانتقال من كسر إلى ضمّ، وإخلاله بالتناغم والانسجام بين الأصوات.(العكبري، 1995، ج192/2)

وقرأ وكيع قوله تعالى: (ونادى نوحٌ ابنه)[هود: 42] بتحريك التنوين بالضمّ اتباعا لحركة الإعراب. (السمين، د.ت، ج328/6)

وقرأ أبو السمّال قوله تعالى: (قم الليل إلا قليلا)[المزمل: 2] بضمّ الميم من "قم" اتباعا لحركة القاف. (السمين، د.ت، ج311/10: 312)

وفي قوله تعالى: (اشتروا الضلالة) [البقرة: 15] المشهور ضم الواو، وقيل في سبب اختياره مجانسته للواو، وقيل غير ذلك. (السمين، د.ت، ج151/1)

وفي نحو قوله تعالى: (لا تضارَّ والدة) [البقرة: 231] حركوا الثاني لا الأول للبقاء على الإدغام، إذ شرطه سكون أوّل المثلين، وحُرّك بالفتح في قراءة الجمهور لمناسبة صوت الألف قبلها، والتشاكل بينهما. (أبو حيان، 1420هـ، ج502/2؛ السمين، د.ت، ج467/2)، قال الواحدي (1994): "وهذا الاختيار في التضعيف: إذا كان قبله فتح أو ألف، تقول في الأمر: عضَّ يا رجل، وضارَّ زيدا يا رجل". (ج341/1)، فالفتحة من جنس الألف ولذلك كانت مناسبة وبها يحصل الانسجام والتشاكل بين الأصوات.

وقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَيَعْقُوبُ، وَأَبَانٌ، عَنْ عَاصِمٍ: لَا تُضَارُّ، بِالرَّفْعِ أَيْ: بِرَفْعِ الرَّاءِ الْمُشَدَّدَةِ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ مُنَاسِبَةٌ لِمَا قَبْلَهَا مِنْ قَوْلِهِ: (لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَها) [البقرة: 231] لِاشْتِرَاكِ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الرَّفْعِ، وَإِنِ اخْتَلَفَ مَعْنَاهُمَا، لِأَنَّ الْأُولَى خَبَرِيَّةٌ لَفْظًا وَمَعْنًى، وَهَذِهِ خَبَرِيَّةٌ لَفْظًا نَهْيِيَّةٌ فِي الْمَعْنَى. (أبو حيان، 1420هـ، ج502/2)

وَحَكَى أَبُو عَمْرٍو عَنْ أَهْلِ نَجْرَانَ: أنهم يقرأون مِن اللَّهِ بِكَسْرِ النُّونِ عَلَى أَصْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَاتِّبَاعًا لِكَسْرَةِ النُّونِ. (أبو حيان، 1420هـ، ج367/5؛ السمين، د.ت، ج6/6)

وقرأ النخعي وابن وثاب قوله تعالى: (ولمّا يعلم الله) [آل عمران: 142] بفتح الميم من "يعلم"، قيل لمناسبة حركة اللام قبلها، وقيل على تقدير توكيد الفعل بالنون الخفيفة. (السمين، د.ت، ج410/3) كما في قول الشاعر:

لا تهينَ الفقير علك أن تر كع يوما والدهر قد رفعه. (البغدادي، 1997، ج450/11)

الاستثناء المختار فيه الإتباع:

نصّ النحويون على أنه إذا كان الاستثناء غير موجب متصلا فإنّ المختار فيه هو اتباع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه بدلا، والإتباع إنما هو للمناسبة بين اللفظين كما نصّ عليه بعضهم، وإنما كان ذلك الإتباع ليتشاكل اللفظان، وذلك إن لم يطل الفصل بينهما نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، فرفع زيد هنا لأجل المزاوجة والتناغم الصوتي مع المستثنى منه؛ أمّا إذا طال الفصل بين المستثنى والمستثنى منه فلا إتباع؛ لأنّ الفصل يفوّت التشاكل، وذلك كما في: ما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا إلا زيدا، بل تعين النصب لطول الفاصل، قال الصبان (1997)في حاشيته على الأشموني عند شرحه لقول ابن مالك: "انتخب اتباع ما اتصل" قال: "اختيار الإتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك". (ج213/2) قال ابن مالك (1990): "إنما رُجِّح إتباعه على نصبه لأنه إذا أتبع تشاكل ما قبله لفظا ولم يختلف المعنى". (ج284/2)

ونقل حسن الشاعر (1409) عن الأبذي قوله: "إذا قلت: لا رجل في الدار إلا عمرو، كان نصب "إلا عمرو" على الاستثناء أحسن من رفعه على البدل، لما في ذلك من المشاكلة". (ص.63)، أي لمشاكلة المنصوب قبله وهو قوله: لا رجلَ.

ومن الإتباع في الاستثناء نصب لفظ الجلالة في كلمة التوحيد، قال بعضهم: "ولا يرجح عليه الرفع على البدل، كما هو مقدر في الاستثناء التام غير الموجب، من جهة أن الترجيح هناك لحصول المشاكلة في الإتباعِ دون الاستثناء، بل إذا حصلت المشاكلة في النصب على الاستثناء وفاتت في الإتباع ترجح النصب على الاستثناء.(نفسه)

الفعل الأصمّ المجزوم المتصل به ضمير الغائب:

إذا انجزم الفعل الأصمّ يؤدي جزمه إلى اجتماع ساكنين وهما: أول المثلين وقد سكن لأجل الإدغام، وثانيهما وهو لام الفعل وقد سكن لأجل الإعراب، وقد سبق الكلام عن التخلص من التقاء الساكنين.

ولكن هنا نتكلم عن الفعل الأصم خاصة، وذلك حال جزمه واتصال ضمير الغائب به، فإذا كان المتصل به ضمير غائب مذكر فالمختار في حركة التخلص الضمة إتباعا لضمة الضمير، فبالضمة يحدث الانسجام والتجانس بين الصوتين بخلاف غيرها فإنه يذهب التناغم والتشاكل المطلوب بين الأصوات؛ وأما إذا كان الضمير للغائبة فالمختار الفتح لمناسبة حركة الضمير، قال المرادي (2007): "التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو: رُدَّها ولم يردَّها والتزموا ضمه قبل هاء غائب نحو لم يردُّهُ قالوا: لأن الهاء خفيفة فلم يعتدوا بوجودها فكأن قد ولي الألف والواو نحو: ردا وردوا". (ج1649/3)

ونقل حسن الشاعر (1408هـ) في بحثه الموسوم بـ "خطّاب الماردي ومنهجه في النحو" عن خطّاب هذا قوله: "ومن العرب من يكْسر هذا كلّه، ومنهم من يحركه بحركة ما قبله: لم يرُدُّ، ولم يعَضَّ، ولم يفِرّ، فإن اتصلت بهذا المضاعف هاء الإضمار للمؤنث فتحت

في كل اللغات: لم يعَضَّها، ولم يفِرَّها، ولم يرُدَّها، وإن اتصلت به هاء الإضمار لمذكر ضممت في كل لغة فقلت: لم يرُدُّهُ، ولم يعَضُّه، ولم يفِرُّه. وهذا قول سيبويه وجلّة النحويين".(ص.121)

قوله تعالى: "إنّ هذان لساحران"

قال ابن تيمية (2004) في توجيه مجيء "هذان" بالألف وهي اسم "إن": "وَأَمَّا قَوْلُهُ: {إن هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} فَجَاءَ اسْمًا مُبْتَدَأً: اسْمُ (إنَّ) كَانَ مَجِيئُهُ بِالْأَلِفِ أَحْسَنَ فِي اللَّفْظِ مِنْ قَوْلِنَا: "إنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ" لِأَنَّ الْأَلِفَ أَخَفُّ مِنْ الْيَاءِ؛ وَلِأَنَّ الْخَبَرَ بِالْأَلِفِ فَإِذَا كَانَ كُلٌّ مِنْ الِاسْمِ وَالْخَبَرِ بِالْأَلِفِ كَانَ أَتَمَّ مُنَاسِبَةً". (ج15/262/ 263)

وذكر الصبان (1997) أيضا أن من أسباب مجيء "هذان" بالألف في الآية الكريمة التشاكل والتناسب مع لساحران، حيث قال: " وقيل هذان مبني لتضمنه معنى الإشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر، لكن هذان أقيس؛ لأن الأصل في المبني أن لا تختلف صيغه لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لألف ساحران وإنما قال الأكثر "هذين" جرا ونصا نظرًا لصورة التثنية. (ج1/119).

الخاتمة.

الحمد لله على توفيقه لإنجاز هذا العمل، والشكر له على جزيل عطائه، والصلاة والسلام على صفوته من خلقه، ومن سار على نهجه واقتفى أثره.

في ختام هذا البحث يمكنني أن أسرد أهم النتائج التي توصلت إليها من خلاله، وهي كالآتي:

تغير الصوت لأجل الانسجام الصوتي النحوي يكون في علامة البناء كما يكون في علامة الإعراب.

ظاهرة الانسجام الصوتي النحوي مستعملة في أساليب قديمة فصيحة شعرية ونثرية، وخُرّج عليها بعض القراءات القرآنية والأحاديث النبوية.

تغير محل الإعراب أو البناء قد يكون بسبب صوت سابق له، وقد يكون بسبب صوت لاحق له.

التغيير لأجل الانسجام تغيير استحساني، وليس واجبا، وهو كالفرار من المكروه إلى المباح.

الأصوات الصائتة أعم تأثيرا من الأصوات الصامتة، إذ لا تؤثر الصامتة إلا في الصامتة.

ولا يستبعد عندي أن يكون رفع خبر المبتدأ لغرض الانسجام مع إعراب المخبر عنه، ولإيقاع التناسب بينهما؛ وكذلك حال التوابع مع متبوعاتها، ونصب الفضلة جميعها.

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.
2. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي أثير الدين (المتوفى: 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت الطبعة: 1420 هـ.
3. ابن الأثير، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (ت ٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت، عام النشر: ١٤٢٠ هـ.

4. ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم الحراني، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله، وساعده: ابنه محمد وفقه الله، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة – السعودية، عام النشر: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م
5. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: 392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة: 1420هـ– 1999م.
6. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار الناشر: عالم الكتب – بيروت.
7. ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى، 1985
8. ابن خالويه، الحسين بن أحمد، أبو عبد الله (المتوفى: 370هـ)، الحجة في القراءات السبع، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت الطبعة: الرابعة، 1401 هـ
9. ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية 1402 – 1982.
10. ابن عاشور، الطاهر، النظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح، الدار العربية للكتاب، ليبيا/ تونس، د.ط، 1399هـ 1979م.
11. ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ألفية ابن مالك، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1422هـ، 2001.
12. ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، شرح الكافية الشافية، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى.
13. ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، شرح تسهيل الفوائد، المحقق: د. عبد الرحمن السيد – د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م)
14. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.
15. أبو داود، المؤلف: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
16. الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الأولى، 1411هـ– 1990م.
17. الأُشْمُونِي، علي بن محمد بن عيسى، أبو لحسن، نور الدين الشافعي (المتوفى: 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة: الأولى 1419هـ– 1998م

18. امرِئ القيس، المؤلف: امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت ٥٤٥ م)، ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
19. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
20. البناء، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ الشهير بالبناء شهاب الدين، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، (المتوفى: 1117هـ) المحقق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان الطبعة: الثالثة، 2006م - 1427هـ.
21. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (المتوفى: 685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المؤلف: المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى - 1418 هـ.
22. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
23. الحريري، القاسم بن علي، سنة الولادة 446هـ، سنة الوفاة 516هـ، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، 1418هـ، 1998م، بيروت.
24. الزَّبيدي، محمّد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أعوام النشر: (١٣٨٥ - ١٤٢٢ هـ) = (١٩٦٥ - ٢٠٠١ م)
25. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (المتوفى: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل المؤلف: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، 1407 هـ.
26. السمين، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
27. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
28. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، سنة الوفاة 911هـ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
29. الشاعر، حسن موسى، إعراب لا إله إلا الله، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الحادية والعشرون – العددان الواحد والثمانون والثاني والثمانون – المحرم – جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ
30. الشعراء الهذليون، ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، عام النشر: ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م، (نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب في السّنوات ١٩٦٤، ١٩٦٧، ١٣٦٩ هـ)

31. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م
32. عباس حسن (المتوفى: 1398هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
33. العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، عن الطبعة التي حقق أصلها: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ط الأولى، 1419هـ، 1998م.
34. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر — دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
35. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (المتوفى: 207هـ)، معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة — مصر الطبعة: الأولى.
36. الفرزدق، همام بن غالب، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط الأولى، 1407هـ، 1987م.
37. القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت ٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل — بيروت، الطبعة: الثالثة.
38. مالك بن أنس، الموطأ، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت — لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م
39. المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت ١٣٥٣ هـ)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت.
40. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م
41. المرصفي، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المصري الشافعي (المتوفى : ١٤٠٩هـ)، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، الناشر : مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة : الثانية.
42. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي — بيروت.
43. المصاروة، جزاء محمد، المماثلة في العربية: رؤية جديدة، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 44، العدد: 3، 2017.
44. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (المتوفى: 518هـ)، مجمع الأمثال، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان.

45.النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

46.الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (المتوفى: 807هـ)، المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

47.الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي ، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.